

MISUMUN

UNITED.
FOR BETTER.



باهرال ءحفاكم ءنجل



ءبرعلا ءغللا



جدول المحتويات

2.....	المقدمة
3.....	الفصل 1. مكافحة تمويل الإرهاب كجزء من الأجندة العالمية لمكافحة الإرهاب
5.....	الفصل 2. وثائق وأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب
8	الفصل 3. مناهج المنظمات القطرية والإقليمية لمعالجة المشكلة الحالية
10.....	استنتاج
11	قائمة المصادر



المقدمة

هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة قدر الخبراء أن تنظيم القاعدة تكلف على تلك العمليات ما يقارب نصف مليون دولار، بينما تكبدت الولايات المتحدة أضراراً بما يقارب ٣,٣ تريليون دولار ومنذ ذلك الحين لم تشهد البشرية مثل هذه الهجمات الإرهابية «المكلفة والواسعة النطاق» ، ولكن رغم ذلك ، لم يحقق المجتمع الدولي بعد انتصاراً كاملاً على تمويل الإرهاب لذلك ، تواجه لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي مهمة تتمثل في اعتماد وثيقة تتضمن تدابير لمكافحة واستئصال تمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم

رغم التطور الكبير الذي وصلت إليه البشرية إلا أنه لا زال هناك العديد من المشاكل التي تؤرق المجتمع الدولي لعلّ أبرز هذه المشاكل هو الإرهاب الذي نراه اليوم ليس وليدة الساعة بل ظهر في القرن العشرين كرد فعل على المظاهر السلبية للعولمة، فمنذ ذلك الحين حتى يومنا هذا أصبح الإرهاب سبباً أساسياً في عدم الاستقرار وتحقيق السلام والازدهار العالمي يبذل المجتمع الدولي جهداً كبيراً ويلعب دوراً فعالاً في مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف خاصة بعد المعاناة التي لحقت بالأبرياء والمدنيين والأضرار الجسيمة التي حلت بالاقتصاد العالمي لعل أبرز الطرق التي يستخدمها المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب هي تدمير الخلايا النائمة التي يتم تشكيلها، والحد من تجنيد أشخاص جدد للمنظمات الارهابية عن طريق تعريضهم أمام الرأي العام العالمي، التضييق عليهم ومنع وصول الأموال لأيديهم كل هذا يؤدي إلى إيقاف أنشطتهم الإجرامية كما أنه تم إنشاء العديد من المبادرات والمنظمات داخل هيكل الأمم المتحدة وخارجه على مستوى التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب تعد عملية مكافحة الإرهاب من أكثر الأمور التي تشغل الساحة الدولية، فمن المعروف أن أي عملية إرهابية يُراد القيام بها تتطلب دعماً مادياً وفنياً من أسلحة ومتفجرات وسيارات وما إلى ذلك تتمثل طرق تقليل الهجمات الإرهابية عن طريق قطع قنوات تمويل المنظمات الإرهابية، وهناك بالفعل الكثير من هذه القنوات بالإضافة إلى عائدات بيع المخدرات والمعادن وتجارة الأعضاء وأشياء أخرى يتلقى الإرهابيون الأموال من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، ويوجد ممالي الإرهاب لسبب أو لآخر ثغرات في قوانين البلدان التي تنظم الأنشطة المالية والمصرفية وبذلك يتم تحويل الأموال إلى الإرهابيين ومن الصعب جداً تتبع هذه الطرق أيضاً في سياق هذه المشكلة، لا يسع المرء إلا أن يتطرق إلى المشكلة العالمية لغسيل الأموال من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة في جميع أنحاء العالم علاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا لا تقف مكتوفة الأيدي لذلك دائماً تظهر طرق جديدة لتخزين الأموال وتحويلها وكل هذا الشيء يكون له تأثير مفيد على تنمية الاقتصاد العالمي لكن في نفس الوقت هو سيف ذو حدين على الرغم من النجاحات الكبيرة في قمع هذه الأعمال، إلا أنه لا يزال الإرهاب الدولي يحظى بدعم مالي كبير، كما يتضح من الهجمات الإرهابية المستمرة في أجزاء مختلفة من العالم رداً على القائمة المتزايدة للأساليب الإرهابية يتوجب على المجتمع الدولي القضاء عليها في الوقت المناسب إن أساليب النضال الحالية التي يتبعها المجتمع الدولي مثل العقوبات والتوصيات وإنشاء المنظمات الدولية لمتابعة هذه الأمور تقدم بالفعل مساهمة كبيرة في حل هذه المشكلة فبعد تشكيل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة بعد

الفصل 1 .مكافحة تمويل الإرهاب كجزء من الأجندة العالمية لمكافحة الإرهاب

و: والمؤسساتية في مجال مكافحة الإرهاب ، بما في ذلك الخطوات التالية

- تجريم تمويل الإرهاب
- التجميد الفوري لأية أموال مرتبطة بأشخاص متورطين في أعمال إرهابية.
- عدم تقديم أي شكل من أشكال الدعم المالي للجماعات الإرهابية
- منع توفير الملاذ الآمن أو المساعدة أو الدعم للإرهابيين
- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى فيما يتعلق بأي مجموعات ترتكب أو تخطط لارتكاب أعمال إرهابية
- التعاون مع الحكومات الأخرى للتحقيق وتحديد مكان و.اعتقال وتسليم ومقاضاة الأشخاص المتورطين في مثل هذه الأعمال
- النص في القانون الوطني على المسؤولية الجنائية عن المساعدة الإيجابية والسلبية للإرهاب وتقديم المنتهكين للعدالة كما يدعو القرار الدول إلى أن تصبح أطرافاً في الصكوك الدولية ذات الصلة لمكافحة الإرهاب في أسرع وقت ممكن
- كان الهجوم الإرهابي في ١١ سبتمبر هجوماً غير مسبوق إلى حد كبير ، لا سيما بسبب القدرات الفنية للإرهابيين، التي تم توفيرها بفضل مصادر التمويل المختلفة. ليس من المستغرب أن الولايات المتحدة طالبت ببدء اجتماع غير مجدول لمجلس الأمن، وقد جذبت هذه المشكلة اهتماماً كبيراً من المجتمع الدولي. ومنذ ذلك الحين، نوقشت مشكلة تمويل الإرهاب أكثر من مرة. لذلك ، في عام ٢٠٠٥. اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ١٦٢٤ في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥، والذي أوعز فيه إلى لجنة مكافحة الإرهاب «التعاون مع الدول الأعضاء لمساعدتها في بناء القدرات ، بما في ذلك من خلال نشر أفضل الممارسات القانونية وتسهيل تبادل المعلومات في هذا المجال كما تم التطرق إلى موضوع تمويل الإرهاب في صياغة جدول الأعمال العالمي لمكافحة الإرهاب في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٢٨٨ في نفس العام، قدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان تقرير «الاتحاد ضد الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب» ، والذي يقدم الفصل الثالث أيضاً توصيات لمكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٦. وبحسب هذا التقرير، فإن الدخل الرئيسي للإرهابيين كان بيع المخدرات، وكذلك المعاملات من مصادر رسمية: مؤسسات خاصة ومؤسسات خيرية. كما أشار الأمين العام إلى أهمية تتبع التدفقات المالية التي يتلقاها الإرهابيون ووجود من يسمى «الإرهاب منخفض التكلفة». وأخيراً أكد كوفي أن أن العقوبات المالية هي أداة فعالة لتنفيذ هذه الأجندة عند الحديث عن مصادر تمويل الإرهاب، يمكننا تقسيمها بشكل مشروط إلى المجموعات التالية: الأرباح غير المشروعة من احتلال الإقليم: السطو على البنوك ، والسراقات، والسيطرة على حقول النفط ومصافي النفط، وكذلك سرقة الأصول الاقتصادية والضرائب غير القانونية. البضائع والنقود التي تمر عبر الأراضي الخاضعة للسيطرة (في حالة المنظمات الإرهابية التي احتلت هذه المنطقة أو تلك)؛ الاختطاف من أجل الفدية و التبرعات، من خلال المنظمات غير الهادفة للربح؛ جمع التبرعات من خلال الشبكات الاجتماعية الحديثة
- هذه مجرد أمثلة

تم الحديث عن الحرب ضد الإرهاب في منتدى دولي لأول مرة في أيام عصبة الأمم ونوقشت هذه المسألة من عام ١٩٣٤ حتى عام ١٩٣٧ ، عندما تم اعتماد «اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه»، و «اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية». جلب القرن العشرين العديد من الظواهر المختلفة في حياة البشرية ، الإيجابية منها والسلبية. أود أن أشير بشكل خاص إلى أنه مع بداية العولمة اجتاحت موجة جديدة من الأعمال الإرهابية العالم، وأصبحت منهجية الإرهابيين أكثر تنوعاً، لكن الأهداف ظلت كما هي و مرور الوقت، اتسع نطاق المرافق التي ارتكبت فيها أعمال إرهابية أو كان من الممكن أن ترتكب، واستُكمل القانون الدولي باتفاقيات مكافحة الإرهاب في النقل البحري ، على منصات ثابتة تقع على الجرف القاري. ترسانة الأساليب واتسع نطاق استخدام الإرهابيين لتنفيذ أعمال إرهابية تقع الإجراءات الرئيسية لمكافحة الإرهاب ضمن الاختصاص الداخلي لكل دولة على حِدِّها. ومع ذلك ، فإن الإرهاب الحديث يتميز بزيادة كبيرة من ناحية المعدات التقنية ومستوى عالٍ من التنظيم ، وتوافر موارد مالية كبيرة. السمة المميزة الرئيسية له هي عدم وضوح الحدود بين الإرهاب الدولي والمحلي. إن استخدام التدابير المحلية فقط لمواجهة هذه الجريمة لا يكفي دائماً. أصبح التعاون بين الدول ذا أهمية متزايدة في مكافحة هذه الجريمة والقضاء على عواقمها الاجتماعية ، ففي عام ١٩٩١ ، تم اعتماد اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، في عام ١٩٩٧ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في ٢٠٠٥ - الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي - على الرغم من اعتماد عدد كبير من الوثائق فإن الإحصائيات الخاصة بعدد الأعمال الإرهابية وضحاياها والأضرار الاقتصادية تتزايد، كل هذه الإحصائيات جعلت المجتمع الدولي ينظر إلى المشكلة من زاوية مختلفة النشاط الإرهابي هونشاط مرتبط بتكاليف مالية كبيرة لإعداد وتنفيذ هجوم إرهابي، وبالتالي من الضروري حرمان المنظمات الإرهابية من الموارد المالية في عام ١٩٩٩ تم اعتماد اتفاقية قمع تمويل الإرهاب، وهي وثيقة مكرسة حصرياً لتدابير قمع تمويل الإرهاب. بالإضافة، في عام ١٩٩٤ كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الإعلان الخاص بإجراءات القضاء على الإرهاب الدولي»، والذي لم يتم فيه تفادي مشكلة تمويل الإرهاب. ومنذ ذلك الحين، لم تفقد قضية مكافحة الإرهاب أهميتها بدأ معلّم جديد في تاريخ الحرب ضد الإرهاب في عام ٢٠٠١ ، بعد هجمات ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى اعتماد قانون باتريوت الأمريكي في أمريكا، كما تم اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٧٣ في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١. يدعو القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المتخذ بالإجماع في ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، الدول الأعضاء إلى تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدراتها القانونية

2 International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism. URL: https://www.un.org/ru/documents/decl_conv/conventions/terfin.shtml

3 Resolution 1371 (2001). URL: [https://undocs.org/ru/S/RES/1373\(2001\)](https://undocs.org/ru/S/RES/1373(2001))

الفصل 1 .مكافحة تمويل الإرهاب كجزء من الأجدنة العالمية لمكافحة الإرهاب

استخدامها لتمويل الإرهاب⁶ تقوم بعض البلدان بفصل عمليات الحوالة للأغراض القانونية («الحوالة البيضاء») وغسيل الأموال («الحوالة السوداء»). في بعض البلدان ، يكون مقدمو خدمات التحويلات قانونيين (خاضعين للتسجيل والترخيص) ، وفي بلدان أخرى ليسوا كذلك فيما يتعلق بنمو تقنيات المعلومات ، ونتيجة لذلك ، مع تزايد دور الأصول الافتراضية ، تزايد أيضًا مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الحقيقة هي أن إنشاء محافظ بيتكوين لا يتطلب الارتباط بجواز السفر ، على عكس الحساب المصرفي. لذلك ، مع استحداث التشريع الذي ينظم هذا النظام المالي، لا ينبغي لأحد أن ينسى تدابير مكافحة تمويل الإرهاب⁷.

على مصادر دخل الإرهابيين على غرار داعش

وبالتالي ، يمكن للإرهابيين تلقي الأموال من خلال الانخراط في إنتاج وبيع شيء ما، والتغريب العنيف غير القانوني، وكذلك التحويلات العادية تمامًا من الأفراد والمنظمات غير الربحية من خلال الحسابات المصرفية، على سبيل المثال. يتم قمع هذا الأخير من خلال التقديم المتسق لمبدأ «اعرف عميلك»، المنصوص عليه في التشريع. المبدأ هو أن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تطلب من العميل التعريف عن نفسه من أجل تعقبه ومقاضاته إذا خالف قواعد المعاملة. يسمح لك هذا المبدأ حقًا بإغلاق إحدى قنوات تمويل الإرهاب، وتقوم البنوك نفسها بإدخاله بنشاط في محاولة للحفاظ على سمعتها

ومع ذلك لا تشجع بعض البنوك أو المحامين أو غيرهم من المهنيين هذه المنهجية، نظرًا لحقيقة أن العلاقات التجارية والعملاء يمكن أن تتضرر أثناء عملية تحديد الهوية

من المستحيل عدم ذكر ما يسمى بـ «غسيل الأموال» أي إخفاء المصدر الحقيقي للدخل وإلقاء نظرة مشروعة على ملكيته. إلى جانب مكافحة مصادر تمويل الإرهاب، تعارض الأمم المتحدة ومختلف الدول والمنظمات هذه الظاهرة. من الضروري تثبيط تلقي الأموال غير المشروعة من المصادر وإدخالها في النظام المالي، مما يجعل ملكيتها قانونية. يتم ضمان التدابير الفعالة لمكافحة هذه الظاهرة من خلال التفاعل بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية الرقابية والسلطات التشريعية والتنفيذية. يسمح هذا التفاعل بتتبع الجرائم في هذا المجال وتحسين التشريعات لمنع المزيد من أعمال غسيل الأموال

لمكافحة غسل الأموال ، أنشأت دول مجموعة السبع مجموعة العمل المالي، وهي منظمة مكرسة لوضع معايير دولية في مجال مكافحة غسل الأموال. في الوقت الحالي، الوثيقة الرئيسية لمجموعة العمل المالي هي FATF ٤٠ توصية تتحكم في عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. لدى أيضًا مجموعة من الخبراء الذين يقومون بتحليل تنفيذ هذه التوصيات في التشريعات الوطنية للدول المشاركة وتقييم تنفيذها عمليًا. كما ذكرنا سابقًا، التوصيات عامة في طبيعتها منذ ذلك الحين تم تصميمها ليتم تنفيذها في أي نظام قانوني ، ولكن لكل منطقة / أو دولة عوامل فريدة يجب أخذها في الاعتبار عند وضع خطة لمكافحة تمويل الإرهاب

أحد أوضح الأمثلة هو ما يسمى الحوالة هي نظام مالي واستيطاني غير رسمي منتشر في الشرقين الأدنى والأوسط وأفريقيا وشبه القارة الهندية. نظرًا لآلية عملها، لا يمكن للسلطات التنظيمية تتبع المعاملات التي تتم بمساعدة الحوالة وقد تمثل بيع أسلحة أو مخدرات أو

6 Report of the Secretary General "Uniting Terrorism: Recommendations for a Global Counter-Terrorism Strategy" URL: <https://undocs.org/ru/A/60/825>

7 Rosfinmonitoring records the facts of terrorist financing using cryptocurrencies. URL: <https://tass.ru/ekonomika/10978989>

4 Anti-money laundering platform with a penitentiary bias. The business community has negatively assessed the new version of the bill on the prevention of suspicious transactions. URL: <https://www.rbc.ru/newspaper/2021/03/15/604b86ec9a79473c3a38de2c>

5 Resolution 1624 (2005). URL: <https://docs.cntd.ru/document/902047973>

الفصل 2. وثائق وأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب

• تجريم توفير الأموال أو جمعها فيما يتعلق بارتكاب أعمال إرهابية .

• تجميد أموال الأشخاص الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب أعمال إرهابية، والمنظمات التي يملكها أو يتحكم فيها هؤلاء الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر .

• منع الأفراد والمنظمات من تقديم الأموال لاستخدامها في مصالح الأشخاص الذين يشاركون في ارتكاب أعمال إرهابية .

• تتضمن الفقرة ٢ متطلبات لضمان منع الأعمال الإرهابية وملاحقة الإرهابيين ، وعلى وجه الخصوص الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للأفراد أو المنظمات المتورطة في الأعمال الإرهابية ، بما في ذلك عن طريق قمع تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية .

• رفض توفير الملاذ الآمن وملاحقة كل من خطط للأعمال الإرهابية أو دعمها أو ارتكابها .

• وصف الأعمال الإرهابية بأنها جرائم جنائية خطيرة في القانون المحلي .

• تزويد الدول الأخرى بكل المساعدة الممكنة .

• فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية المتعلقة بالإرهاب .

• تطبيق ضوابط وضوابط حدودية فعالة على إصدار وثائق الهوية والسفر .

• تناول الفقرة ٣ حصراً تدابير التعاون الدولي .

• تكثيف تبادل المعلومات التشغيلية .

• التعاون في إطار الآليات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف .

• المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها بالكامل .

• اتخاذ خطوات للتأكد من أن طالبي اللجوء لم يخططوا أو يسهلوا أو يشاركون في الهجمات الإرهابية .

• التأكد من أن مرتكبي الأعمال الإرهابية ومنظميها أو المتواطئين معهم لا يسيئون استخدام وضع اللجوء .

• التأكد من عدم قبول المراجع السياسية كأساس لرفض طلبات تسليم الإرهابيين .

• بالإضافة إلى ذلك ، قرر القرار إنشاء لجنة لمكافحة الإرهاب . إن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا يقتصر على إدانة مظاهر محددة للإرهاب في أجزاء معينة من العالم، كما فعل مجلس الأمن في الماضي، ولكنه يتعامل مع الإرهاب كظاهرة عامة. وقد اتخذ هذا القرار بالإجماع تستحق لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي اهتماماً خاصاً. جاء إنشائها بسبب القرار ١٣٧٣ الذي سبق ذكره. في البداية ، قامت اللجنة بمراقبة تنفيذ هذا القرار، ولكن بعد ذلك توسعت وظائفه وأصبحت المهام أكثر عالمية. في أعقاب الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب الذي عقد في ٦ مارس ٢٠٠٣ ، تم تبني إعلان فيينا، والذي سمح للجنة مكافحة الإرهاب بإقامة اتصالات مع المنظمات الدولية المشاركة في مكافحة الإرهاب. كما تنص على أن هذه المنظمات

إن موضوع تمويل الإرهاب يتعلق بالأمن الدولي ، وبالتالي فإن الأمم المتحدة مهتمة أكثر من أي شخص آخر بحلها. على الرغم من أنه حتى اليوم لم يتم اعتماد تعريف الإرهاب في الأمم المتحدة ، فمن الواضح أن هذه الظاهرة هي واحدة من أخطر المشاكل العالمية وتهدد السلم والاستقرار الدوليين ، والحفاظ عليها هو هدف الأمم المتحدة وفقاً للمادة الأولى والثانية من الميثاق. وفي إطار هذه المنظمة الدولية ، تم اعتماد العديد من القرارات والإعلانات والاتفاقيات التي تحدد إجراءات القضاء على الإرهاب ومحاربة تمويله بشكل خاص في الإعلان الخاص بإجراءات القضاء على الإرهاب الدولي الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٩٤ تم تحديد الاتجاهات المختلفة في مجال مكافحة الإرهاب. يشار إلى تمويل الإرهاب في الفقرة ٥ ، الفقرة أ) «الدول ملزمة ... بالامتناع عن تنظيم الأنشطة الإرهابية والتحريض عليها وتسهيل تنفيذها وتمويلها ...» ومع ذلك ، لم يتم توفير تدابير محددة لحل هذه المشكلة في المستند وينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٦٩ بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٩٩ ، والذي يهدف إلى توسيع مجالات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، على ضرورة قمع أعمال الدعم المالي للإرهاب على أراضي جميع الدول (الفقرة ٥ ، الفقرة ب) ، وكذلك رفض منح اللجوء للأشخاص المذنبين بهذه الجريمة (الفقرة ٥ ، الفقرة ج) . كانت خطوة الأمم المتحدة المهمة نحو حل هذه المشكلة هي اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. لا تحظر هذه الاتفاقية أي شكل من أشكال العنف المرتبط بالإرهاب، لكنها تجرم تقديم تدريب لوجستي غير عنيف ودعم للأنشطة ذات الصلة التي تمكن الجماعات الإرهابية والعمليات الإرهابية من الوجود. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يزيل تماماً أي غموض من خلال النص صراحة على أنه لكي يشكل السلوك المحظور جريمة يعاقب عليها القانون، فليس من الضروري أن تكون الوسائل قد استخدمت بالفعل لارتكاب عمل من أعمال العنف. لا يمكن تحقيق الامتثال الكامل لجميع المعايير الدولية المطبقة على قضايا تمويل الإرهاب إلا من خلال اعتماد تشريع يجرم الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية. لقد أصبح تجريم تمويل الإرهاب حلاً فريداً ولا يزال حتى يومنا هذا أداة فعالة للغاية لمنع هذا العمل. حتى الآن صادقت على الاتفاقية ١٥٣ دولة. هذه هي الاتفاقية الرئيسية للأمم المتحدة التي تهدف إلى مكافحة تمويل الإرهاب الوثيقة التالية على جدول الأعمال هذا كانت قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣ (٢٠٠١). في ثلاث نقاط من الجزء الرئيسي، يتم تحديد مجموعة واسعة من التدابير بعبارات عامة. تركز الفقرة ١ على منع وتمويل الأعمال الإرهابية، ويتعين على جميع الدول القيام بما يلي:

8 RESOLUTION 1269 (1999). URL: <https://docs.cntd.ru/document/902113827>

9 Declaration on Measures to Eliminate International Terrorism. URL: https://www.un.org/ru/documents/decl_conv/declarations/terrdecl.shtml

10 Resolution 1373 (2001). URL: [https://undocs.org/ru/S/RES/1373\(2001\)](https://undocs.org/ru/S/RES/1373(2001))

11 Vienna Declaration. URL: https://www.un.org/ru/documents/decl_conv/declarations/vienna_declaration.shtml

الفصل 2. وثائق وأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب

انتشار الإرهاب (ل) (لمنع الإرهاب ومكافحته، لتعزيز قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا). ولضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وسيادة القانون كأساس أساسي لمكافحة الإرهاب. تقترح هذه الوثيقة آليات ليس فقط داخل منظومة الأمم المتحدة، ولكن أيضاً بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وتولي الوثيقة اهتماماً كبيراً لجانب تمويل الإرهاب. وتطالب الجمعية

العامة الدول بقمع تمويل الإرهاب على أراضيها والتعاون مع الدول الأخرى لمعاقبة مرتكبي هذه الجريمة ومواصلة قمع هذه الجريمة. ومن المثير للاهتمام، في هذه الوثيقة، أن الجمعية العامة توصي الدول الأعضاء بتبني المعايير التي وضعتها مجموعة العمل المالي وتقر بأن الدول قد تحتاج إلى مساعدة فنية في تنفيذها. كما يوصى في الجزء الأخير بإشراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لتوسيع التعاون مع الدول لتنفيذ مكافحة أكثر فعالية ضد تمويل الإرهاب.

عند الحديث عن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، لا يسع المرء إلا أن يذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان «الوحدة في مكافحة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب»¹³. في هذا التقرير، يعكس الأمين العام رؤيته لمكافحة الإرهاب الدولي، ويشير إلى تجربة الأمم المتحدة والدول المختلفة في هذا المجال، ويحدد أيضاً المجالات ذات الأولوية لمكافحة الإرهاب. هناك مكان وجانب لمكافحة تمويل الإرهاب. وهناك فصل كامل مكرس لهذا الموضوع بعنوان «منع الإرهابيين من الوصول إلى وسائل تنفيذ هجوم». في هذا الفصل، يشير كوفي عنان إلى أن تتبع تدفقات الدعم الإرهابي، الرسمي وغير الرسمي، أصبح أمراً صعباً بشكل متزايد. بشكل منفصل، يقال عن ما يسمى بـ «الإرهاب المنخفض التكلفة»، لا سيما فيما يتعلق بحقيقة أن جهود مكافحته يجب أن تهدف في المقام الأول إلى إقناع الإرهابيين المحتملين بالتخلي عن الإرهاب تماماً. كما أشاد الأمين العام بالنهج الراسخ في مكافحة غسل الأموال والاتجار بالمخدرات باعتبارهما من المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب. كما يذكر التقرير وسائل مكافحة تمويل الإرهاب داخل الأمم المتحدة، مثل فرض العقوبات وعمل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ولأول مرة على مستوى الأمم المتحدة، تم تضمين قضية منع تمويل الإرهاب من قبل الدول في هذه التوصيات. من أجل مكافحة تمويل الإرهاب بشكل أكثر فاعلية وشمولية، يوصي الأمين العام في المستقبل بمواصلة تطوير مبادرات مشتركة مع منظمات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والانتربول الذي يبذل بالفعل الكثير من الجهود لحل المشكلة.

يقدم الجزء الأخير إحصائيات عن عمل لجنة مكافحة الإرهاب ومديرية مكافحة الإرهاب، وعملهما التحليلي في ١٩١ دولة، بالإضافة إلى

يمكنها تبادل المعايير والقواعد القانونية وأفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب مع الدول. الأدوات القانونية ضرورية لوضع تشريعات. أمثال مكافحة تمويل الإرهاب وهي ضرورية للامتنثال للقرار ١٣٧٣ تعد المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مركزية في هيكل لجنة مكافحة الإرهاب - وهي مجموعة من الخبراء تقدم المشورة للبلدان بشأن القضايا المتعلقة بالقرار ١٣٧٣، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال والحصول على المساعدة التقنية. بعبارة أخرى، تنفذ المديرية التنفيذية قرارات اللجنة المتعلقة بالسياسة، وتجري تقييمات الخبراء لكل دولة عضو، وتسهل تقديم المساعدة الفنية لمكافحة الإرهاب إلى البلدان. يدعم الخبراء لجنة حماية المدنيين في العمل مع الدول في العديد من المجالات، بما في ذلك: صياغة القوانين والتشريعات المالية وقانون الهجرة وقانون تسليم المجرمين وإنفاذ القانون: يمكن أن يتسم عمل لجنة مكافحة الإرهاب بالإجراءات التالية:

- القيام بزيارات قطرية، عند الطلب، لرصد التقدم المحرز وتقييم طبيعة ومستوى المساعدة التقنية التي قد يحتاجها بلد معين لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛
- المساعدة الفنية - مساعدة البلدان على الاتصال ببرامج المساعدة الفنية والمالية والتنظيمية الحالية، وكذلك إقامة اتصالات مع الجهات المانحة المحتملة؛
- التقارير القطرية - الحصول على صورة كاملة عن حالة مكافحة الإرهاب في كل دولة واستخدام التقارير كأداة للحوار بين اللجنة والدول الأعضاء
- أفضل الممارسات - تشجيع البلدان على تطبيق أفضل الممارسات والقواعد والمعايير المعروفة، مع مراعاة الظروف والاحتياجات الوطنية؛ و
- الاجتماعات المخصصة - تعزيز روابط أوثق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتجنب الازدواجية وإهدار الأموال من خلال تنسيق أفضل للجهود على أساس التقارير والتحليلات والمعلومات الأخرى التي تتلقاها لجنة مكافحة الإرهاب، يتم إرسال رسائل مع توصيات المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب إلى الدول. وتتضمن هذه التوصيات إجراءات سيؤدي تنفيذها إلى تطبيق القرار ١٣٧٣ عملياً، وتنقسم مواصلة العمل مع الدول إلى ثلاث مراحل
- المرحلة أ مخصصة لتحليل تشريعات الدولة. تلعب تدابير مكافحة تمويل الإرهاب دوراً مهماً في هذه المرحلة. تهدف المرحلة ب إلى تحسين الفرع التنفيذي ووكالات إنفاذ القانون. المرحلة ج - مزيد من التفاعل، اعتماداً على العوامل الفردية للدولة / المنطقة. كذلك، مع تبني قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، قررت لجنة مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بالتحريض على الإرهاب عند صياغة توصيات للتشريعات في ٢٠٠٦ خلال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ما يسمى بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. تعكس هذه الوثيقة بشكل عام الاتجاهات الرئيسية للحرب العالمية ضد الإرهاب كظاهرة دولية^{١٤}. أربعة أجزاء تصف تدابير مختلفة لمعالجة الظروف المؤدية إلى

13 Report of the Secretary General "Uniting Terrorism: Recommendations for a Global Counter-Terrorism Strategy" URL: <https://undocs.org/ru/A/60/825>

12 United Nations Global Counter-Terrorism Strategy. URL: : <https://undocs.org/ru/A/RES/60/288>



الفصل 2. وثائق وأنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب

حقيقة أنه في إطار العقوبات المفروضة على القاعدة وطالبان لعام ٢٠٠٦ ، تم تجميد أصول بقيمة ٩٣,٤ مليار دولار في ٣٤ دولة . وأخيراً ، يدعو الأمين العام كافة الدول إلى المصادقة على اتفاقية قمع تمويل الإرهاب في عام ٢٠١٥ ، تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع قراراً حدد فيه تدابير لمواجهة المصادر الجديدة لتمويل الإرهاب. يتناول القرار^{١٤} ٢١٩٩ (٢٠١٥) مكافحة تجارة النفط وتدمير وبيع التراث الثقافي كمصادر دخل للمنظمات الإرهابية التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام والنصرة والقاعدة. في هذا القرار ، يؤكد مجلس الأمن أن الأصول الاقتصادية تشمل ، على وجه الخصوص ، النفط والمنتجات النفطية ومصافي التكرير وما يرتبط بها من أصول مادية وموارد طبيعية أخرى. لذلك ، وفقاً للقرار ٢١٦١ (٢٠١٤) ، يجب تجميدها ، ووقف تحويل هذه الأصول إلى الإرهابيين كما أشار القرار إلى تجارة الممتلكات الثقافية المصدرة من أراضي سوريا والعراق ، والتي يمنح بيعها دخلاً للتنظيمات الإرهابية المذكورة. وقرر مجلس الأمن أنه يجب على الدول اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع هذه التجارة غير المشروعة وتسهيل إعادة القطع الثقافية السورية والعراقية إلى هذه البلدان وفقاً للمادة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). كما ذكرت الوثيقة الاختطاف مقابل فدية ، وتنظيم البنوك لمكافحة تمويل الإرهاب ، وتجميد الأصول كأحد العقوبات المفروضة على الأفراد المدرجين في قائمة عقوبات القاعدة. مزيد من التفاصيل حول هذه القائمة وحول جميع التدابير المتخذة ضد الأشخاص من هذه القائمة مذكورة في قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦١ (٢٠١٤). ويذكر على وجه التحديد تجميد الأصول وتوصيات مجموعة العمل المالي كإجراءات فعالة لمكافحة تمويل الإرهاب. كما يمدد قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٥ (٢٠١٥) التدابير والعقوبات المذكورة أعلاه ضد الأفراد المرتبطين بجماعة طالبان الإرهابية وتمويلها يُظهر قرار مجلس الأمن الدولي الأخير ٢٤٦٢^{١٥} (٢٠١٩) أن المشكلة لا تزال قائمة. بالإضافة إلى تأكيد أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ، فإن البلدان مدعوة لتحديث قوائم العقوبات ضد القاعدة وداعش ، وكذلك تنفيذ جميع القرارات ذات الصلة ، التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي ، وتعزيز التعاون بين البلدان ولجنة الإرهاب، وتحسين إمكانية التتبع وشفافية الأصول . يثبت هذا القرار مرة أخرى أن جدول الأعمال لا يزال وثيق الصلة. وتبين الفقرتان ٣٦ و ٣٧ أن لجنة مكافحة الإرهاب لها دور حيوي تؤديه في معالجة مشكلة تمويل الإرهاب.

14 Resolution 2199 (2015). URL: [https://www.undocs.org/ru/S/RES/2199%20\(2015\)](https://www.undocs.org/ru/S/RES/2199%20(2015))

15 Resolution 2462 (2019). URL: [https://undocs.org/ru/S/RES/2462\(2019\)](https://undocs.org/ru/S/RES/2462(2019))

الفصل 3. مناهج المنظمات القطرية والإقليمية لمعالجة المشكلة الحالية

القوانين المتعلقة بتحديد هوية عملاء البنوك ، وحماية سرية المؤسسات المالية ، ومراقبة جميع أنواع الأموال وتحويلاتها. التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية . أنشطة سلطات إنفاذ القانون والتحقيق والإشراف في هذا المجال . تحديد الحركة المادية النقدية والأدوات القابلة للتداول عبر الحدود . كما تم تحديد آلية مرنة لتنفيذ هذه التوصيات لجميع البلدان . مع مراعاة الخصائص الإقليمية وخصائص النظام القانوني : تعمل مجموعة العمل المالي في المجالات التالية : تطوير المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . مراقبة تنفيذ هذه المعايير . إجراء أبحاث حول مخاطر واتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع تطوير منهجيات لمكافحة هذه الأنواع من الجرائم . تطوير هيكل إقليمية موثوقة وفعالة ، منظمة وفقاً لنفس مبادئ مجموعة العمل المالي . توسيع التعاون مع المنظمات الدولية . المتخصصة ، بالإضافة إلى وثيقتها الرئيسية تُصدِرُ مجموعة العمل المالي بشكل دوري تقارير عديدة حول مشاكل تمويل الإرهاب وغسيل الأموال ، ومن بينها أيضاً تقارير منشورة عن الأعمال المنجزة ، وعلى سبيل المؤشرات الكمية لدخل المنظمات الإرهابية هي منظمة دولية وتطور معايير قانونية FATF في حين أن : بما في ذلك ، FATF عالمية ، هناك منظمات إقليمية مثل : (APG) مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة غسل الأموال . (ESAAMLG) مجموعة شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال . (GAFISUD) فريق العمل المالي المعني بغسل الأموال في أمريكا الجنوبية . المجموعة الأوروبية الآسيوية لمكافحة الإرهاب . (EAG) غسل الأموال وتمويل الإرهاب مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق . (MENAFATF) الأوسط وشمال إفريقيا لجنة الخبراء التابعة لمجلس أوروبا بشأن تقييم . (MONEYVAL) تدابير مكافحة غسل الأموال . (CFATF) فريق العمل الكاريبي للإجراءات المالية بشأن غسل الأموال . المجموعة الحكومية الدولية لمكافحة الإرهاب . (GIABA) غسل الأموال في غرب إفريقيا من المهم أن نلاحظ أن مجموعة العمل المالي تحتفظ بقوائم الدول التي لديها مخاطر متزايدة في تمويل الإرهاب بسبب أنظمتهم القانونية التي لا تمتثل لتوصيات مجموعة العمل المالي تدعو المنظمة ، المجتمع الدولي للانتقام من هذه الدول لحماية النظام المالي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب . لذا فإن القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي لعام ٢٠٢٠ تتضمن دولتين : إيران وكوريا الديمقراطية .

بالإضافة إلى الأمم المتحدة ، هناك العديد من المبادرات والمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية التي تعمل على جدول الأعمال هذا . ومع ذلك ، فإن هذا لا يمنعهم من التعاون مع مختلف هيكل الأمم المتحدة إحدى المنظمات الرئيسية المشاركة في مكافحة تمويل الإرهاب إن . (FATF) هي مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال الدور المهم لهذه المنظمة في مكافحة الإرهاب معترف به من قبل كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وكذلك الاتحاد الروسي ٧ . في يوليو ١٩٨٩ G تم إنشاء المجموعة خلال اجتماع باريس في البداية تعاملت المنظمة حصرياً مع قضايا غسيل الأموال ، والتي على الرغم من ارتباطها بتمويل الإرهاب إلا أنها لا تعكس هذه المشكلة بشكل كامل تحافظ مجموعة العمل المالي على اتصالات مع الأمم المتحدة ، ومجلس أوروبا ، والبنك الدولي ، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، والانتربول ، واليوروبول ، ومجلس التعاون الجمركي ، والمنظمات الدولية الأخرى ، ومع الخبراء الدوليين «مجموعة إيغومنت - (FIU) وحدات الاستخبارات المالية . في عام ٢٠٠١ ، وسعت المجموعة ولايتها لوضع تدابير لمكافحة تمويل الإرهاب هي ما يسمى ٤٠ توصية في مجال FATF¹⁶ اليوم ، الأداة الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . وهي تمثل مجموعة شاملة من الإجراءات التنظيمية والقانونية لخلق نظام فعال في كل بلد لمواجهة هذه الظواهر . على الرغم من حقيقة أن ٣٧ دولة فقط ومنظمتين دوليتين ودولة مراقبة واحدة هي دول أعضاء في مجموعة العمل المالي ، فإن ٤٠ توصية من مجموعة العمل المالي هي معايير دولية إلزامية للتنفيذ من قبل الدول (الأعضاء في الأمم المتحدة ، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦١٧ (٢٠٠٥) . يمكن تقسيم التوصيات نفسها إلى المجموعات التالية : أ- سياسة وتنسيق منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب ب- غسل الأموال ومصادرتها ج- تمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل (أسلحة الدمار الشامل د- التدابير الوقائية هـ- الشفافية والملكية المفيدة للكيانات القانونية والترتيبات و- سلطات ومسؤوليات السلطات المختصة وغيرها من الترتيبات المؤسسية ز - التعاون الدولي تتم مراجعة التوصيات في المتوسط كل ثلاث سنوات ، ويتم تغييرها إذا لزم الأمر وتحدد الوثيقة كافة جوانب المشكلة المتعلقة بتنظيم مكافحة غسل الأموال ، وتمويل الإرهاب على المستويين الوطني والدولي على سبيل المثال : التعاون والتنسيق الدولي في هذا المجال . تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . العقوبات الموجهة ضد الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم .

16 FATF RECOMMENDATIONS. URL: <https://www.fedsfm.ru/content/files/documents/2018/рекомендации%20фатф.pdf>

17 FATF typology reports. URL: <https://eurasiangroup.org/ru/fatf-typology-reports>



الفصل 3. مناهج المنظمات القطرية والإقليمية لمعالجة المشكلة الحالية

بالقاهرة¹⁸. المستند مشابه جدًا للوثيقتين السابقتين وتجدر الإشارة أن في هذه الوثائق في المواد الأولى هناك عدد من التعاريف المتعلقة بجدول الأعمال. في الأمم المتحدة، على سبيل المثال، معظمها غير موجود، حيث لا يوجد إجماع دولي على قاعدة المصطلحات. كذلك في وثائق هذه المنظمات، تم إيلاء الكثير من الاهتمام لسيادة واستقلال السياسات المحلية للدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات والمعاهدات. ومع ذلك لا ينبغي لأحد أن يعتقد أن وثائق الأمم المتحدة تنتهك سيادة أي دولة. الحقيقة هي أن قرارات مجلس الأمن وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يتم تنفيذ وثائق المنظمات الإقليمية أيضًا على أراضي الدول التي صادقت عليها، لكن هذه الوثائق تأخذ في الاعتبار خصوصيات المنطقة والخصائص الوطنية للمعاهدة

الدول التي لديها أوجه - FATF هناك أيضًا قائمة رمادية لـ قصور في تشريعاتها، لكنها تتعاون مع المجموعة للقضاء عليها. اعتبارًا من عام ٢٠٢٠، هناك ١٨ سلطة قضائية على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي: ألبانيا؛ جزر البهاما، بربادوس، بوتسوانا، غانا، زيمبابوي، اليمن، أيسلندا، كمبوديا، موريشيوس، منغوليا، ميانمار، نيكاراغوا، باكستان، بنما، سوريا، أوغندا وجامايكا. ومن المثير للاهتمام أيضًا تفاعل الدول والمنظمات الدولية في إطار مؤتمر «لا مال للإرهاب!»¹⁹. يُعقد المؤتمر سنويًا منذ عام ٢٠١٨ المكان كان فرنسا، وفي عام ٢٠١٩. أستراليا في عام ٢٠٢٠ تم إلغاء المؤتمر بسبب جائحة فيروس كورونا. في الاجتماعات، ناقش الوزراء وممثلو أكثر من ٦٥ دولة، بالإضافة إلى ممثلين عن مجموعة العمل المالي (فاتف) والأمم المتحدة والمنظمات الخاصة وغير الهادفة للربح، التهديد الإرهابي العالمي المتزايد ومكافحة الاختطاف لتمويل الإرهاب وظهور تقنيات جديدة والمخاطر المرتبطة به¹⁹.

هناك شراكة بين الدولة والقطاع الخاص في هذا المجال. لمنع استغلال المنظمات غير الربحية لغرض تمويل الإرهاب في هذا الجزء من التقرير من الضروري أيضًا التحدث عن الوثائق المعتمدة من قبل منظمات إقليمية مثل رابطة الدول المستقلة ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية. ظهرت معاهدة الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن مكافحة إضفاء الشرعية (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٠٧ في دوشانبي، تلزم هذه الوثيقة الأطراف بتشكيل إطار تنظيمي وقانوني وفقًا للمتطلبات المنصوص عليها، والتعاون وتبادل المعلومات حول الأشخاص الذين ارتكبوا الجرائم ذات الصلة والأموال¹⁹ التي تهدف إلى تمويل الإرهاب، وكذلك مصادرة هذه الأموال. تم اعتماد اتفاقية مماثلة لمجلس أوروبا بشأن «غسل عائدات الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها وتمويل الإرهاب» في وارسو في عام ٢٠٠٥ تقترح هذه الاتفاقية نفس الإجراءات كما في معاهدة رابطة الدول المستقلة السابقة، ولكنها تلزم الأطراف أيضًا بإنشاء وضمان التشغيل الفعال لوحدة الاستخبارات المالية لمنع جرائم تمويل الإرهاب وغسيل الأموال. كما حددت الاتفاقية شروط تأجيل أو رفض التعاون لأي من الأطراف وأخيرًا جامعة الدول العربية عام ٢٠١٠ تم اعتماد الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

18 2019 'NO MONEY FOR TERROR' MINISTERIAL CONFERENCE. URL: — URL: <http://www.apgml.org/news/details.aspx?n=2153>

19 AGREEMENT of the member states of the Commonwealth of Independent States on combating the legalization (laundering) of proceeds of crime and the financing of terrorism. URL: <https://docs.cntd.ru/document/902225157>

20 COUNCIL OF EUROPE CONVENTION Concerning Laundering, Search, Seizure and Confiscation of Proceeds of Crime and the Financing of Terrorism. URL: <https://docs.cntd.ru/document/901944951>

21 Arab Convention on Combating Money-laundering and the Financing of Terrorism. URL: <https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210477024s004-c016/read>

الاستنتاج

البيانات المتعلقة بالمعاملات ، والأشخاص المتورطين في الإرهاب ، وتبادل الخبرات والمعايير التشريعية ، والتحقيقات العامة في قضايا تمويل الإرهاب مع حركة الأموال عبر الحدود. ومع ذلك ، فإن مسألة مشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي في حل مشكلة مكافحة الإرهاب العالمية لا تزال مفتوحة ، حيث أن بعض الدول لا تنفذ الإجراءات المحددة في قرارات مجلس الأمن الدولي لضمان الأساس القانوني الأمثل لمنع هذه الجريمة.

وتبقى إحدى أهم المشاكل عدم وجود إجماع دولي حول المفهوم القانوني للإرهاب ومن يمكن اعتباره إرهابياً. هذا لا يسمح بتوسيع هذه الإجراءات لتشمل جميع المجرمين على المستوى الدولي.

الإرهاب يؤثر على جميع الدول دون استثناء. بدرجة أو بأخرى ، كل بلد يعاني منه. لذلك ، من الضروري مواصلة البحث حول مكافحة ومحاربة تمويله ، واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليه ، وتطوير مبادرات جديدة وتوسيع التعاون الدولي في هذا المجال ، بإشراك المنظمات والخبراء المعنيين.

إن تمويل الإرهاب مشكلة متعددة الأوجه، لا يمكن النظر إليها بشكل منفصل فهو جزء من مكافحة الإرهاب العالمي. من المستحيل النظر إلى هذه المشكلة بمعزل عن المشاكل السياسية والاقتصادية المرتبطة بها ، مثل النزاعات المسلحة وعدم استقرار سلطة الدولة ، فضلاً عن الاختلافات الكبيرة في المصالح الجيوسياسية للقوى المحلية والعالمية. تظهر الأبحاث والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية

أهمية وفعالية الإجراءات المتخذة لمكافحة تمويل الإرهاب الآلية الرئيسية لمنع تمويل الإرهاب هي التشريعات ذات الصلة ، والتي تحتوي على مفهوم جريمة تمويل الإرهاب وتكوينها وأساليبها ومسؤوليتها عن ارتكاب هذه الجريمة. وتشمل نفس الإجراءات تنظيم الأنشطة المالية وأنشطة البنوك ، مما يسمح لك بتتبع حركة الأموال ، وكذلك تلقي معلومات عن المجرمين الذين يمولون الإرهاب وعن الإرهابيين

من وجهة النظر هذه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة أيضاً ضد غسل الأموال وإدخالها في النظام المالي تحت ستار العائدات غير الإجرامية، بمعنى آخر غسل الأموال هو أيضاً جزء من المشكلة وبالتالي فإن القوانين المناهضة لهذه الجريمة تساعد في حل المشكلة الحقيقية

أخيراً ، تدعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الدول إلى إنشاء وحدات استخبارات مالية وتزويدها ببيئة عمل بموجب القانون من أجل تتبع الأموال غير الرسمية وتحركاتها ، وكذلك للتحقق من الأموال المشبوهة ومن يملكها

كما يجب ألا ننسى العقوبات المالية وأنواع أخرى من العقوبات ضد الأشخاص المرتبطين بالإرهاب وتمويله. توجد اليوم في الأمم المتحدة قوائم عقوبات تتعلق بالعديد من الجماعات التي تعتبرها الأمم المتحدة إرهابية لا يُمنح هؤلاء الأشخاص ملامداً آمناً ويتم تجميد أصولهم في البلدان ، ويتعرضون هم أنفسهم للمحاكمة الجنائية

كما تلعب إجراءات قمع تجارة المعادن والمخدرات وحتى الأشياء ذات القيمة الثقافية من قبل المنظمات الإرهابية دوراً مهماً بشكل عام ، تجلب السوق السوداء والتجارة السرية خاصة في الأماكن ذات الاستقرار السياسي المنخفض والسيطرة أرباحاً كبيرة على الإرهابيين. من المهم ملاحظة أن السيطرة على المنطقة وبأي وسيلة تمارسها المنظمات الإرهابية غير قانونية ، وبالتالي فإن بيع المنتجات المصنعة يعتبر أيضاً غير قانوني

كل ما سبق يشير أيضاً إلى أنه من أجل زيادة الكفاءة ، من الضروري أيضاً اتباع سياسة تعاون بين المؤسسات الخاصة وغير الهادفة للربح مع سلطات التحقيق والإشراف الحكومية لتحديد انتهاكات التشريعات في هذا المجال. حيث قد يكون لديهم بعض المعلومات التي من شأنها أن تساعد في التحقيق الدولي في أعمال تمويل الإرهاب. في بعض الأحيان تحتفظ البنوك بالأسرار المالية من خلال عدم الكشف عن بيانات المعاملات أو العملاء ، و مع ذلك يجب ألا تدخل في التحقيق في مثل هذه الجرائم

بالإضافة إلى ذلك ، تحتاج الدول النامية ، وكذلك الدول التي لديها مؤسسات رقابية ضعيفة (بسبب الحروب الأهلية ، على سبيل المثال) إلى الدعم ، لأنه في حالة عدم وجود رقابة فعالة على تنفيذ التدابير المذكورة أعلاه ، يمكن أن تصبح هدفاً للإرهابيين ولوحظ مرارا الحاجة إلى التعاون الدولي لحل هذه المشكلة. تبادل



قائمة المصادر

1. Financial Weapons of War. URL: https://www.minnesotalawreview.org/wp-content/uploads/04/2016/Lin_ONLINEPDF.pdf
2. International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism. URL: https://www.un.org/ru/documents/decl_conv/conventions/terfin.shtml
3. Federal Law of Russia "On Counteracting Legalization (Laundering) of Criminally Obtained Incomes and Financing of Terrorism". URL: http://www.consultant.ru/document/cons_doc_LAW_32834/
4. 11/9 attacks cost US \$ 3.3 trillion - Interfax news agency. URL: <https://www.interfax.ru/russia/207362>
5. Resolution 2001) 1371). URL: [https://undocs.org/ru/S/RES/2001\)1373](https://undocs.org/ru/S/RES/2001)1373)
6. Resolution 2005) 1624). URL: <https://docs.cntd.ru/document/902047973>
7. Report of the Secretary General «Uniting Terrorism: Recommendations for a Global Counter-Terrorism Strategy» URL: <https://undocs.org/ru/A/825/60>
8. Financing of the terrorist organization Islamic State of Iraq and the Levant (ISIS). URL: https://eurasiangroup.org/files/FATF_docs/IGIL.pdf
9. Anti-money laundering platform with a penitentiary bias. The business community has negatively assessed the new version of the bill on the prevention of suspicious transactions. URL: <https://www.rbc.ru/newspaper/604/15/03/2021b86ec9a79473c3a38de2c>
10. FATF RECOMMENDATIONS. URL: <https://www.fedsfm.ru/content/files/documents/2018/рекомендации20%фатф.pdf>
11. Rosfinmonitoring records the facts of terrorist financing using cryptocurrencies. URL: <https://tass.ru/ekonomika/10978989>
12. Declaration on Measures to Eliminate International Terrorism. URL: https://www.un.org/ru/documents/decl_conv/declarations/terrdecl.shtml
13. Vienna Declaration. URL: https://www.un.org/ru/documents/decl_conv/declarations/vienna_declaration.shtml
14. RESOLUTION 1999) 1269). URL: <https://docs.cntd.ru/document/902113827>
15. United Nations Global Counter-Terrorism Strategy. URL: <https://undocs.org/ru/A/RES/288/60>
16. Resolution 2015) 2199). URL: [https://www.undocs.org/ru/S/RES/2015\)20%2199](https://www.undocs.org/ru/S/RES/2015)20%2199)
17. Resolution 2019) 2462). URL: [https://undocs.org/ru/S/RES/2019\)2462](https://undocs.org/ru/S/RES/2019)2462)
18. FATF typology reports. URL: <https://eurasiangroup.org/ru/fatf-typology-reports>
19. 2019 'NO MONEY FOR TERROR' MINISTERIAL CONFERENCE. URL: <http://www.apgml.org/news/details.aspx?n=2153>
20. AGREEMENT of the member states of the Commonwealth of Independent States on combating the legalization (laundering) of proceeds of crime and the financing of terrorism. URL: <https://docs.cntd.ru/document/902225157>
21. COUNCIL OF EUROPE CONVENTION Concerning Laundering, Search, Seizure and Confiscation of Proceeds of Crime and the Financing of Terrorism. URL: <https://docs.cntd.ru/document/901944951>
22. Arab Convention on Combating Money-laundering and



قائمة المصادر

the Financing of Terrorism. URL: <https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789210477024s-004c016/read>